الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

22 **شعبان** 1436 –9 **يونيو** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2
حقوق الإنسان فى العالم	19

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

إنشاء 111 مكتباً للخدمات المساندة ... ومأمورو ضبط للانتخابات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
اضغط هنا

الأحساء - حسن البقشي { الدمام - «الحياة»
قررت لجنتا انتخابات المجالس البلدية في المنطقة الشرقية ومحافظة الأحساء، إنشاء 111 مكتباً للخدمات المساندة، فيما تسارعت وتيرة التحضير للانتخابات، التي ستنطلق أولى مراحلها مطلع ذي القعدة المقبل. ففيما عقدت اللجنة المحلية للانتخابات في الشرقية مساء أول من أمس، اجتماعاً موسعاً مع الإدارة العامة للتعليم في الشرقية لبحث التنسيق بينهما، شرعت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بالأحساء في تجهيز المقار الانتخابية.
وقال المتحدث باسم أمانة الشرقية محمد الصفيان في تصريح صحافي: «إن اجتماع لجنة الانتخابات وإدارة التعليم ناقش تسهيل العملية الانتخابية»، كاشفاً أن «اللجنة تعتزم إنشاء 40 مكتباً للخدمات الانتخابية المساندة، مناصفة بين الرجال والنساء، بهدف دعم العملية الانتخابية، وستكون مدعمة بكوادر مؤهلة ومدربة، تكون مهماتهم الأساسية مراقبة الحملات الدعائية للمرشحين. وتضم مندوبين للجنة الفصل والطعون، إضافة إلى مأموري الضبط».
وأشار الصفيان إلى أنه سيتم إنشاء مكتب رئيس للخدمات المساندة للانتخابات في مقر الأمانة، وسيكون مخصصاً للنساء، إضافة إلى إنشاء 20 مكتباً آخر لهن. فيما سيتم إنشاء مثلها للرجال، لافتاً إلى أن هذه المكاتب سيتم إنشاؤها للمرة الأولى في الانتخابات. وقال: «تم خلال الاجتماع التنسيق مع إدارة التعليم لبحث تدعيم اللجان الانتخابية بموظفين مساندين للجنة المحلية، إضافة إلى تجهيز مأمورين يتولون ضبط المخالفات والطعون الانتخابية».
كما بحث الاجتماع - بحسب الصفيان - تحديد إحداثيات جميع المراكز الانتخابية، ليتم وضعها على الموقع الإلكتروني الخاص بالانتخابات على موقع وزارة الشؤون البلدية والقروية، لتسهيل وصول الناخبين إلى المقرات الانتخابية في جميع الدوائر»، مضيفاً: «إن الاجتماع بحث تبادل الخبرات بين الأمانة والتعليم، من خلال دعم اللجان العاملة بالكوادر العلمية المؤهلة بشكل عال، وبخاصة في المراكز الانتخابية النسائية، لتسهيل عملية قيد الناخبين وتسجيل المرشحين والتصويت».
بدوره، ذكر منسق اللجنة المحلية للانتخابات في الشرقية عبدالعزيز الحافظ، أنه «سيتم خلال الفترة المقبلة عقد اجتماعات بين الأمانة وإدارة التعليم، لبحث المواضيع المتعلقة بالانتخابات البلدية»، لافتاً إلى أن الأمانة عقدت خلال الفترة الماضية اجتماعات مع جهات حكومية عدة، حول الانتخابات بهدف الاستعدادات المبكرة قبل بدء العملية الانتخابية، وبحث المراحل وآلية الاقتراع والترشيح، وكذلك تشكيل اللجان العامة في الانتخابات.
إلى ذلك، شرعت اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بالأحساء في تجهيز المقار الانتخابية. وأوضح أمين الأحساء رئيس اللجنة المحلية للانتخابات المهندس عادل الملحم، أن «فرق العمل المكلفة بدأت فعلياً في توريد التجهيزات اللازمة للمراكز الانتخابية في حاضرة الأحساء، ويبرين، وسلوى، والبطحاء، والبالغة 70 مركزاً انتخابياً، موزعة على 11 دائرة انتخابية»، مُشيداً بتعاون الإدارة العامة للتعليم بالأحساء ومنسوبيها، مؤكداً أن «مشاركة الإدارة تُمثل عنصراً رئيساً لإنجاح العملية الانتخابية في مختلف مراحلها».
ولفت الملحم إلى أنه تم «تكليف فرق عمل تتولى تسليم وتركيب التجهيزات المخصصة للمراكز الانتخابية، وتكثيف الجهود لإتمام ذلك خلال الفترة المحددة»، مبيناً أن «التنسيق جار مع مراكز الانتخاب النسائية لتسليم التجهيزات الخاصة بها وسير الخطط والآليات التنفيذية وفق ما خُطط لها».

حملة "إلكترونية" لدعم المرأة في انتخابات المجالس البلدية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب

انطلقت قبل أيام حملة توعوية لتحفيز النساء على المشاركة في انتخابات المجالس البلدية، التي ستشارك فيها المرأة ناخبة ومرشحة للمرة الأولى. وتهدف الحملة التي تحمل عنوان «صوتك ـ يصنع ـ التغيير»، إلى «نشر الوعي بأهمية صوت المرأة ودورها في الترشيح، إضافة إلى رصد أبرز المتغيرات التي ستنجم عن مشاركتها». فيما أطلقت جمعية «النهضة النسائية» برنامجها التوعوي «مدى»، لتحفيز النساء على المشاركة في الانتخابات.

وتفاعل عدد من متابعي موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» مع «هاشتاق» الحملة التي أطلقها صندوق «الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة». ودوّن مغردون تغريدات متنوعة توضح آلية الانتخاب وكيفية الترشح، والاستعداد للعملية الانتخابية، وأهمية قرار مشاركة المرأة في الانتخابات، إضافة إلى مستجدات الاستعداد للانتخابات، من ناحية تشكيل اللجان، والتقدم للحصول على «بطاقة ناخب»، والمواعيد المتعلقة بالعملية الانتخابية، إضافة إلى نقل الأخبار التي تصدر من اللجان الرسمية الانتخابية.

وقال الأمين العام لصندوق «الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة» حسن الجاسر: «إن الحملة تسعى إلى نشر الوعي بأهمية وجود المرأة في المجالس البلدية، ودورها في عملية صنع القرار، باعتبارها شريكاً رئيساً في عملية التنمية»، لافتاً إلى أن «عدد متابعي الحملة من خلال «الهاشتاق» الخاص بها الذي انطلق قبل أربعة أيام، وصل إلى أكثر من ثلاثة آلاف متابع، فيما ما زالت الحملة في مراحلها الأولى».

وتشجع الحملة النساء على «الانخراط في انتخابات البلدية، التي تجعل المواطن شريكاً في تحمل المسؤولية، وأداء الواجب تجاه الشأن البلدي، بما يحقق المصلحة العامة» بحسب الجاسر، الذي ذكر أن «الصندوق سينفذ خلال الأيام المقبلة لقاءات تثقيفية، تهدف إلى زيادة الوعي بالانتخابات ودور المجالس في الارتقاء بالخدمات، عبر مشاركة المواطن في صنع القرار، ورفع مستوى الخدمات من واقع حاجات المواطنين ورغباتهم وتطلعاتهم، من خلال وجود المرأة في المجلس كعضو فعال فيه»، مردفاً: «أخذت الحملة على عاتقها عقد لقاءات تفاعلية، للتعرف على كيفية التصويت في الانتخابات، لما لها من أهمية في إحداث تغيير مجتمعي».

بدورها، أوضحت نائب الأمين العام للصندوق هناء الزهير، أنه «من خلال الحملة التوعوية التي تستمر لحين موعد بدء انتخابات البلدية، سيقوم الصندوق بدور أساسي في التدريب والتأهيل والتمكين»، لافتة إلى أن الانتخابات «عملية تشاركية تقع على عاتق كل فرد، وهي تأكيد على مبدأ المواطنة، لتوفير كل سبل الراحة للمواطنين، بحل مشكلاتهم، وإيصال صوتهم عبر المجالس البلدية».

وأضافت الزهير: «إن وجود المرأة في المجالس سيشكل تغييراً جديداً في دعم دورها. كما ستعزز مشاركتها إسهامها في صنع القرار، ووجود المرأة في المجلس سيمنحها مميزات عدة، من خلالها ستكون قادرة على صنع التغيير، ونتطلع من خلال الحملة إلى ترسيخ القناعة بأهمية مشاركة المرأة، ونشر الوعي كي تدعم المرأة نظيرتها المرأة، وتؤمن بالدور التي ستقوم به في المجالس التي ستمنحها صلاحيات عدة، وفقاً لنظام المجالس. كما بالإمكان أن تصبح العضوات الفائزات من المساهمات في التغيير، ورفع مستوى الخدمات في الأحياء»، موضحة أن «المرأة بطبيعتها تهتم بهذا الجانب، وتسعى إلى رسم الصور الأكثر تطويراً».

إلى ذلك، تتابع جمعية «النهضة النسائية» عملياتها التنسيقية والتنظيمية لتوعية المجتمع وتحفيزهم على المشاركة في انتخابات المجالس البلدية، بدعم من مؤسسة «الملك خالد»، بعد نجاح الجمعية في تطبيق برنامجها التوعوي «مدى» وشعار «صوتك يِفْرِق» في مدينتي الرياض وجدة. وقالت رئيسة مشروع «قدرة» للتطوع في الجمعية سلمى الراشد: «إن مدينة الخبر تستضيف برنامج «مدى» خلال الفترة من 7 إلى 11 حزيران (يونيو) الجاري»، مضيفة: «منذ فتح باب التقديم لحضور البرنامج في مدينة الخبر، تم تسجيل أعداد كبيرة من النساء المهتمات، ما أدى إلى إجبارنا على إقفال باب التسجيل بعد الوصول للأعداد المطلوبة». وذكرت أن «الجهات المهتمة تتفاوت بين القطاع الحكومي والخاص، إضافة

إلى الجمعيات الخيرية والمؤسسات التعليمية». وأضافت «ركزت الجمعية على استهداف سيدات يساعدن في مضاعفة أعداد المستفيدين من الحملة، لضمان مشاركة مجتمعية أكبر».

الحياة
AL HAYAT

"الشورى" يسقط مقترحاً يمنح "نزاهة" صلاحية مراقبة حسابات المسؤولين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
أسقط مجلس الشورى مقترحاً يمنح هيئة مكافحة الفساد صلاحيات منها مراقبة حسابات المسؤولين المتخمة لحد الانفجار بعد وقت قصير من تقلدهم مناصبهم -بحسب تعبير أعضاء-، واعتبر أحد مقدمي المقترح الدكتور ناصر بن داود أن تعديل نظام «نزاهة» فرصة للمجلس الذي منع من دراسة ومراجعة تنظيمها قبل صدوره، وهو ما جعلها «هيئة خداجاً» - طبقاً لقوله-.
وكشف ابن داود في جلسة أمس (الإثنين)، تجاهل بعض الجهات الحكومية «شرط وضع الأنظمة» قبل درسها في مجلس الشورى واللجوء إلى تنظيمات مبسترة، ما اعتبره التفافاً على الأنظمة الأساسية الثلاثة (النظام الاساسي للحكم، ونظام مجلسي الوزراء والشورى).
واعتبر أن الاستغناء عن التنظيم وسنّ الأنظمة لما فيه تجريم وعقاب نوعاً من الفساد التنظيمي، وأن المجلس ملزم بمواجهة هذا الأمر ما دام الأمر متاحاً له وفق نظامه، متأملاً من زميلهم السابق نائب رئيس هيئة الخبراء الحالي عمرو رجب أن يسهم في القضاء على ظاهرة التنظيمات التي تنخر في المشروعية النظامية للأجهزة الحكومية.
وبالعودة إلى هيئة مكافحة الفساد، قال ابن داود إن الهيئة الحالية غير قادرة على ممارسة صلاحياتها والقيام بمهامها، لأنها تنطلق من لا شيء، طارحاً تساؤلات تبيّن قصور دور الهيئة على ملاحقة من يقود السيارات الحكومية خارج وقت الدوام أو من يسكن الفنادق على حساب شركة ما؟
وأضاف بأن الهيئة لا تجرؤ على عمل لجان التعديات في إزالة التعديات على أملاك الدولة داخل النطاق العمراني، أو الحفاظ على الأراضي الحكومية الممتدة على شواطئ المملكة، ومراقبة حسابات المسؤولين داخل المملكة وخارجها بالتعاون مع جهات محلية ودولية، وعزا هذا العجز إلى أن الهيئة لا تستطيع التحقيق أو فرض عقوبات لأن نظامها الحالي غير مكتمل.
ولم يعد انقسام أعضاء المجلس ولجنة الهيئة الرقابية جديداً حول مقترح العضوين ناصر بن داود وموافق الرويلي -نشرته «الحياة» في ٢٦ نيسان (أبريل) الماضي، وزاد على نقاشهم تحت القبة أمس مسألة ضرورة فصل السلطات وألا تمنح الهيئة سلطات القضاء وحق التحقيق وإصدار العقوبة.
فيما غرد العضو عبدالله الناصر بعيداً في رفضه لتعديل نظام «نزاهة»، لأن أفكاره مستوحاة من خمسة أنظمة عربية من بينها فلسطين، وقبل أن يتمنى توطين الأفكار وتأكيد عدم حاجة السعوديين إلى الاستعانة بعقول جيرانهم العرب قال: إن السلطة الفلسطينية تحت الاحتلال وليست النموذج الذي يحتذى في مكافحة الفساد، وبحسب دراسة علمية فإن السلطة الفلسطينية تحتل المرتبة الثانية في الفساد حول العالم».
أما العضو الدكتور خضر القرشي فخفف من روع الأعضاء القلقين بشأن التعديل الخاص بمنح «نزاهة» حق إصدار الجزاءات والتحفظ على الأموال من النظام حال أقرت ملاءمته سيتم تقويمه بشكل جيد قبل إقراره، وقبل أن يصوت المجلس بعدم ملائمة مقترح التعديل قال القرشي مخاطباً زملائه تحت القبة: «لو سقط النظام لا أدري أين نذهب أمام الله؟».

الحربي تُـمنع من تقديم توصية «العالمية» لحساسيتها
< لم تتضح أسباب منع رئيس جلسة الشورى الدكتور محمد الجفري أمس الدكتورة دلال الحربي من تقديم توصية طالبت فيها بأن تكون خطبة الجمعة في الحرمين الشريفين ذات مقصد عالمي وخطاب شمولي يوجه لمناقشة قضايا الإسلام والمسلمين المعاصرة، إذ لم تنفع محاولات الحربي بعد عدولها عن تأجيل توصيتها في الحصول على الإذن بالكلام وتقديم التوصية.
وأرسلت الحربي ورقة تبلغ الرئيس برغبتها في تقديم التوصية بعد أن كانت تود تأجيل تقديمها، وبدا رئيس اللجنة الإسلامية والقضائية الدكتور فالح الصغير متفاجئاً برغبة الحربي، وعلمت «الحياة» أن هذا المنع ربما يعود لحساسية التوصية، والتي استدعى تدخلاً من رئيس المجلس حين قدمتها الحربي للمرة الأولى في آخر شباط (فبراير) الماضي.
وكانت الحربي تطالب بألا تقتصر خُطب الجمعة في الحرمين على الشأن المحلي، أو الوعظ والإرشاد والتخويف من النار وتقوى الله، مضيفة: «المعتمر يأتي من أنحاء العالم ولا تهمه هذه الأمور، أرى أن تكون خُطب الجمعة ذات بعد عالمي»، واستدعت تدخلاً من رئيس المجلس كي لا تُفهم الحربي خطأً في الإعلام.
وفي السياق ذاته، وافق مجلس الشورى على توصيات عدة للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، منها منحها حق الترشيح لوظائفها واستثنائها من إجراءات الترشيح الخاصة بالخدمة المدنية، والمطالبة بإحصاء الداخلين إلى المسجد الحرام والمسجد النبوي بطريقة آلية، وصرف بدل طبيعة عمل للموظفين الميدانيين في الرئاسة.
من جهة أخرى، أيّد أعضاء الشورى استقلالية المجلس الصحي السعودي ليمارس أدواره الرقابية والتنظيمية بكفاءة، وأن يرتبط برئيس مجلس الوزراء عوضاً عن وزير الصحة، وهو مقترح تقدّم به عضو المجلس السابق الدكتور خالد المحيسن (رئيس «نزاهة» الحالي)، والعضوة الدكتورة حنان الأحمدي، والمقترح لا يزال قيد الدرس.
مشاهدات
} رفض العضو علي الوزرة عقوبة التشهير في أنظمة الزراعة، منها نظام للنحل، وقال متهكماً: «ذبابة طارت وش أسوي بها؟!، بعض الأنظمة لا يحتاج التشهير».
} انسحبت العضوة دلال الحربي من جلسة الشورى أمس اعتراضاً على منعها تقديم توصيتها حول خُطب الجمعة.
} طالب السلطان بالحفاظ على الآثار الإسلامية في مشاريع الحرمين، معقّباً بتساؤل عن بلايين «تروح وتجي».
} استغرق رد اللجنة الإسلامية على انتقادات الأعضاء لرئاسة الحرمين 18 دقيقة.
} يتراسل الأعضاء ملاحظات مكتوبة أثناء الجلسة، وتربك الرسالة العضو وقت مداخلاته الصوتية، فعضو يكمل من دون الالتفات إليها وآخر يقع في أخطاء نحوية، والبعض يستشهد بها مباشرة.

بدء التفتيش القضائي على 100 محكمة و300 قاضٍ

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 19 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1055453

الرياض - حمد الجمهور
انطلق 25 مفتشاً قضائياً يمثلون الدفعة الأولى من المفتشين القضائيين، لتنفيذ مهام التفتيش على 100 محكمة ونحو 300 قاض، اعتباراً من السادس من شعبان لمدة 47 يوماً.
وينفذ التفتيش القضائي ممثلاً بالإدارة العامة لقياس الأداء والتقويم القضائي عبر خطة تفتيش قضائي معتمدة من المجلس الأعلى للقضاء، حيث تشمل الجولة، قاضي (ب) إلى رئيس محكمة (أ) من مستحقي الترقية من القضاة حتى تاريخ 1437/4/30 ه مع شمولها للقضاة الذين لم يفتش عليهم لعام 1435ه وذلك إنفاذاً لتوجيهات الشيخ د.وليد بن محمد الصمعاني رئيس المجلس الأعلى للقضاء. وتهدف خطة التفتيش القضائي إلى قياس أداء القضاة في أعمالهم رغبة في تحسين الأداء العملي ودعما للمسيرة القضائية وسعيا لتحقيق سرعة إنجاز العمل في المحاكم وإتقانه وتطوير العمل القضائي وتلمس العوائق التي تحول دون البت في بعض القضايا المتأخرة.

وثمن الشيخ د. ناصر بن إبراهيم المحيميد رئيس التفتيش القضائي للشيخ د. وليد الصمعاني رئيس المجلس، حرصه على سرعة تنفيذ هذه الجولة الواسعة، مؤكداً الحرص في أدائها بأفضل معايير التقويم التي نص عليها نظام القضاء ولائحة التفتيش القضائي وتهدف هذه الجولة إلى تنفيذ التوجيهات السامية حيال التركيز على تلمس انتظام وتميز المنتج القضائي وتحفيز القضاة إلى الارتقاء بخبراتهم خدمة لجناب الشريعة والقضاء العادل وتلمسا للقيام باحتياجات المواطنين والمقيمين.

برنامج الأغذية العالمي يثني على دور خادم الحرمين في مساندة المنظمات الدولية

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1055470

روما - واس
وجهت مدير برنامج الأغذية العالمي في روما آرثرين كازين امتنان المنظمة وتقديرها لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- وحكومة المملكة العربية السعودية على الدعم المستمر للمساهمة المتواصلة في مساندة منظمتها والمنظمات الدولية المماثلة في روما بالدعم المادي السخي وإثراء تمويل مشروعات الغذاء في المنطقة.
جاء ذلك خلال لقاء معالي وزير الزراعة عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي أمس مع مدير برنامج الأغذية العالمي في روما، آرثرين كازين، وذلك على هامش المؤتمر التاسع والثلاثين للفاو في روما.
وكان معالي وزير الزراعة قد تسلم أمس وثيقة تكريم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "فاو" للمملكة العربية السعودية من مدير عام المنظمة غرازيانو دا سيلفا في احتفال خاص جرى في مستهل افتتاح المؤتمر التاسع والثلاثين للفاو، أمام وزراء وممثلي اثنتين وسبعين دولة.
ويأتي تكريم منظمة الفاو للمملكة العربية السعودية تقديراً لنجاحها في تقديم حلول مستدامة لمواجهة العديد من التحديات في إطار التنمية الزراعية وخفض استهلاك المياه والإبقاء على معدل انتشار القصور التغذوي ما دون عتبة الخمسة بالمائة منذ الفترة 1990-1992، أي قبل الموعد المقرر لذلك دوليا بفترة طويلة.
وعدت المنظمة أن المملكة قد حققت الأهداف الخاصة بتحقيق الأمن الغذائي من بين الأهداف الإنمائية للعالم خلال الألفية.
وأوضح معالي وزير الزراعة بهذه المناسبة إن المملكة العربية السعودية من الدول المؤسسة لمنظمة الفاو، وترتبط معها باتفاقية لنقل بعض الخبرات والمعرفة للمملكة.

عمومية أم القرى: جمعيات تخصصية للأرامل

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
اضغط هنا

محمد رابع سليمان-مكة المكرمة

عقدت جمعية أم القرى الخيرية النسائية بمكة الجمعية العمومية بحضوررئيسة مجلس الادارة الدكتورة هانم ياركندي و 58 عضوة ومشرفات قسم الجمعيات بمركز التنمية الاجتماعية.
ذكرت رئيسة مجلس الجمعية الدكتورة هانم بنت حامد ياركندي اهم الانجازات وهي: البدء فى التخطيط الاستراتيجي وإجراء الدراسات اللازمة وتطوير الكادر الاداري. تطرقت الدكتورة في كلمتها للعضوية الخاصة بالجمعية وعددها 152 من العاملات و 69 من المنتسبات وشجعت على الالتحاق بادارة التطوع وذكرت ان عدد المتطوعات خلال عام 1435بلغ 45 متطوعة تم توظيف 15 منهم.
ركزت كلمة مديرمركز التنمية جمعان الزهراني على الإشادة بالمبادرات التنموية للمرحلة الثانية التي تتمحور حول تنمية افراد المجتمع أسريًا و اجتماعيًا و اقتصاديًا لتحقيق الاستقرار الاسري و التنمية الشاملة على أمل ان تساهم الجمعية في تفعيلها من خلال البرامج و الانشطة المتنوعة.. خاصة أن الوزارة تتطلع الى تأسيس جمعيات تخصصيه تعنى بالأرامل و المطلقات.

•الداخلية": الجرائم الإلكترونية •الأخطر" وعابرة للحدود

خلال ورشة عمل لمنسوبي القطاعات الأمنية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
اضغط هنا

واس – الرياض
نظم مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية مؤخرا، ورشة عمل بعنوان «الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها»، في إطار سعي المركز لنشر التوعية الأمنية لمنسوبي قطاعات وزارة الداخلية في نشر المعرفة الرقمية، وذلك بنادي ضباط قوى الأمن الداخلي بالرياض.
وأكدت الورشة أن الجريمة الإلكترونية تتجلى خطورتها في سهولة ارتكابها وتنفيذها في دقائق معدودة، لذلك تعد من أخطر جرائم العصر إذ أنها في تطور مستمر وتعد من الجرائم العابرة للحدود.
وبدأ اللقاء بتعريف مفهوم الجريمة الإلكترونية حسب استخدام النشاط الآلي والإنترنت سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كوسيلة أو هدف لتنفيذ فعل إجرامي مع عرض أمثلة لذلك، وحول أنواع الجرائم الإلكترونية.
وأفاد كبير مستشاري السمات الحيوية في مركز الأبحاث والتقنيات المتقدمة الدكتور سليمان أبكر بأنها تنحصر ما بين السب والتشهير والابتزاز والتهديد والقرصنة ونشر الفيروسات واستغلال الأطفال والاحتيال الإلكتروني والبطاقات الائتمانية المزورة، مشددا على ضرورة تبليغ المركز في حال التضرر من أي استخدام غير آمن للإنترنت أو الوسائل الإلكترونية الحديثة.
كما جرى خلال اللقاء تقديم العديد من الإرشادات الأمنية الواجب اتباعها والتي تحول دون الوقوع في الجرائم الإلكترونية أو التقليل من ضحاياها، وذلك مثل تغير كلمة المرور بشكل دوري، عدم الرد على أي إيميل خاص بالجوائز، وعدم فتح أي مرفق غير معروف لأنه قد يحتوي على فيروسات أو برامج للتجسس، وعدم شراء أي منتجات إلا عبر الشركات الأصلية بعد التأكد من أمان الموقع، بجانب عدم وضع المعلومات والصور الشخصية على الإنترنت والهواتف الجوالة.
وفي نهاية الورشة أوضح الدكتور سليمان أبكر أن الجريمة الإلكترونية تتجلى خطورتها في سهولة ارتكابها وتنفيذها في دقائق معدودة، لذلك تعد من أخطر جرائم العصر إذ أنها في تطور مستمر وتعد من الجرائم العابرة للحدود.

مجلس الوزراء: القوات السعودية تواجه مقذوفات العدو بكل شجاعة

الملك سلمان مهتم بدعم وتكريم وتشجيع الشباب والرياضيين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
اضغط هنا

واس – جدة
أشاد مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أمس بتمكن القوات السعودية من مختلف القطاعات من صد هجوم على عدة محاور بقطاع جيزان ونجران من الجانب اليمني قصد به اختراق حدود المملكة من المعتدين، ومواجهة مقذوفات العدو بكل شجاعة وتدمير آلياته ومعداته، سائلاً الله العلي القدير أن يتقبل الشهداء ويرحمهم رحمة واسعة.
وأكد المجلس أن رعاية خادم الحرمين الشريفين وتشريفه للمباراة النهائية لكأس خادم الحرمين الشريفين للموسم الرياضي الحالي بين فريقي النصر والهلال، يجسد اهتمامه بشباب ورياضيي الوطن ودعمهم وتكريمهم وتشجيعهم والحرص على ظهورهم بالمستويات المشرفة في مختلف المحافل.

وأثنى على ما تضمنته كلمة خادم الحرمين الشريفين لدى استقباله كبار المسؤولين والمهتمين بمكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص من إجماع في المملكة على مكافحة الفساد انطلاقًا من تعاليم الكتاب والسنة وأن أكبر محارب للفساد هو تطبيق الشريعة الإسلامية، وما اشتملت عليه الكلمة من إيضاح لما تنعم به المملكة ولله الحمد من أمن واستقرار وتآلف واجتماع على كتاب الله وسنة نبيه، ومن توجيهات للجميع بالإبلاغ عن أي شيء يضر بالمواطن والوطن.
وكان المليك ترأس الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين، في قصر السلام بجدة. وفي مستهل الجلسة، أعرب خادم الحرمين الشريفين عن شكره وتقديره لأصحاب الجلالة والفخامة قادة ورؤساء الدول الشقيقة على ما عبروا عنه من تعازٍ ومواساة في وفاة صاحبة السمو الملكي الأميرة جواهر بنت عبدالعزيز آل سعود - رحمها الله - سائلاً الله العلي القدير أن لا يريهم أي مكروه.
ثم أطلع - أيده الله - المجلس على فحوى الرسالة التي تسلمها من أخيه صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، ونتائج استقباله لدولة رئيس وزراء جمهورية لبنان تمام سلام، ودولة رئيس وزراء ماليزيا محمد نجيب عبدالرزاق، مؤكدًا عمق العلاقات بين المملكة وتلك البلدان الشقيقة وحرص الجميع على تعزيزها في شتى المجالات.
وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء، استمع بعد ذلك، إلى جملة من التقارير عن عدد من الموضوعات في الشأن المحلي، ومستجدات الأحداث وتطوراتها إقليميًا وعربيًا ودوليًا.
وأعرب مجلس الوزراء عن استنكار المملكة العربية السعودية للمحاولات الهادفة إلى زعزعة أمن واستقرار مملكة البحرين الشقيقة، منوهًا بتمكن أجهزة الأمن البحرينية من إحباط مخطط إرهابي له ارتباط بأطراف إرهابية خارجية كان يستهدف زعزعة الأمن والاستقرار في مملكة البحرين، مشددًا على أهمية تضافر الجهود للقضاء على الإرهاب بصوره كافة.
كما أعرب مجلس الوزراء عن استنكار المملكة لاستمرار سياسة التمييز العنصري والتطهير العرقي ضد مسلمي الروهينغا في ميانمار، مجددًا مواقف المملكة الداعية إلى ضرورة التصدي لتلك السياسة في إطار قرارات منظمة التعاون الإسلامي، والأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان العالمية.

وأثنى مجلس الوزراء، على ما تضمنته كلمة خادم الحرمين الشريفين لدى استقباله كبار المسؤولين والمهتمين بمكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص من إجماع في المملكة على مكافحة الفساد انطلاقًا من تعاليم الكتاب والسنة وأن أكبر محارب للفساد هو تطبيق الشريعة الإسلامية، وما اشتملت عليه الكلمة من إيضاح لما تنعم به المملكة ولله الحمد من أمن واستقرار وتآلف واجتماع على كتاب الله وسنة نبيه، ومن توجيهات للجميع بالإبلاغ عن أي شيء يضر بالمواطن والوطن.
ورفع مجلس الوزراء الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين على صدور توجيهه - حفظه الله - بمعاملة المواطنين الذين ضحوا بأرواحهم بشأن إحباط محاولة تنفيذ الجريمة الإرهابية التي استهدفت المصلين داخل مسجد الحسين رضي الله عنه بحي العنود بالدمام معاملة شهداء الواجب ومنحهم نوط الشجاعة، مؤكدًا أن ما أظهره المجتمع السعودي بكافة فئاته وتوحد صفه تجاه الإرهاب خير رد على أدوات الفتنة ومن يقف وراءها، منوهًا بالتقدم الملموس الذي تحرزه التحقيقات في هذه الحوادث الإرهابية الذي أسفر عن ضبط العديد من الأطراف ذات العلاقة، والحصول على معلومات مهمة عن أطراف لها ارتباطات متفاوتة بتلك العناصر والأحداث الإجرامية المؤسفة.
ونوه مجلس الوزراء بتمكن القوات السعودية من مختلف القطاعات من صد هجوم على عدة محاور بقطاع جيزان ونجران من الجانب اليمني قصد به اختراق حدود المملكة من المعتدين، ومواجهة مقذوفات العدو بكل شجاعة وتدمير آلياته ومعداته، سائلاً الله العلي القدير أن يتقبل الشهداء ويرحمهم رحمة واسعة.
وبين أن مجلس الوزراء اطلع على تقرير بشأن الاستعدادات والخطط التشغيلية من قبل جميع الجهات الحكومية والأهلية استعدادًا لشهر رمضان المبارك، وقد وجه خادم الحرمين الشريفين في هذا الشأن مختلف الجهات ذات العلاقة بخدمة قاصدي الحرمين الشريفين وتوفير الخدمات والمتطلبات التي تيسر للمعتمرين والزائرين أداء نسكهم، وتسهم في أداء المصلين صلاتهم في خشوع وطمأنينة، سائلًا الله جل وعلا أن يبلغ الجميع شهر رمضان المبارك وأن يتقبل منهم صالح أعمالهم. وشدد مجلس الوزراء على أن صدور موافقة خادم الحرمين الشريفين على رفع جائزة المملكة العربية السعودية للإدارة البيئية من مستوى العالم العربي إلى مستوى العالم الإسلامي لتشمل الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، يؤكد اهتمام المملكة البالغ بالشأن البيئي وما يخدم ويسهم في حلول القضايا البيئية على المستويات الإسلامية والعربية والدولية، والحرص على تحفيز العمل البيئي في العالم الإسلامي. من جهة أخرى أكد مجلس الوزراء، أن رعاية خادم الحرمين الشريفين وتشريفه للمباراة النهائية لكأس خادم الحرمين الشريفين للموسم الرياضي الحالي بين فريقي النصر والهلال، يجسد اهتمامه بشباب ورياضيي الوطن ودعمهم وتكريمهم وتشجيعهم والحرص على ظهورهم بالمستويات المشرفة في مختلف المحافل.

•العمل" تسمح بنقل الخدمات لكيانات الأخضر المنخفض

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
اضغط هنا

المدينة – جدة
أصدر وزير العمل الدكتور مفرج بن سعد الحقباني ، مطلع الأسبوع الجاري قرارًا يسمح للكيانات الواقعة في النطاق الأخضر المُنخفض بالاستفادة من خدمة «نقل الخدمة» من المُنشآت الواقعة في النطاق الأخضر المُنخفض والنطاق الأصفر والنطاق الأحمر، فيما سيبدأ العمل بالقرار من تاريخ صدوره، وسيلغى كل ما يتعارض معه من قرارات سابقة ، وذلك تعزيزًا لحماية حقوق جميع الأطراف.
وصرح وكيل وزارة العمل للسياسات العمالية أحمد الحميدان أن القرار لا يتعارض من إمكانية كيانات الأخضر المنخفض من نقل العمالة من جميع النطاقات وأي كيان ودون موافقة صاحب العمل في حال كانت العمالة منتهية إقامتها ورخص عملها وقصّر صاحب العمل في تجديدها، والعمالة التي لم يتم إصدار رخصة عمل لها بعد انتهاء فترة الثلاثة أشهر من تاريخ وصولها، كما يُمكّن من نقل العمالة من النطاق (الأخضر المنخفض - الأصفر - الأحمر) فقط، ويتطلب موافقة صاحب العمل الحالي.

يذكر أن القرار لا يمكن منشآت الأخضر المنخفض من نقل العمالة إليها من (الكيانات المجمعة الصغيرة جدًا) حيث يتطلب إتمام الطلب موافقة صاحب العمل الحالي، وفي حال الموافقة على نقل الخدمة تُطبق شروط التقديم (لتفادي تغير نطاق مقدم الطلب أثناء فترة انتظار الموافقة).

85 ٪ نساء برواتب عالية في القطاع الخاص

فضيحة تسقط 65 ألف محتال من الضمان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150609/Con20150609776621.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
تسببت عملية الربط الآلي بين الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية والتي بدأت أمس في إسقاط عدد كبير من المشمولين بالضمان الاجتماعي تبين أنهم موظفون وموظفات في القطاع الخاص، ودلت المعلومات الأولية عن إسقاط أكثر من 65 ألف مستفيد من الضمان شكلت النساء منهم نسبة تزيد على 85%.
وقالت مصادر مطلعة لـ«عكاظ» إن عددا من مكاتب الضمان الاجتماعي شهدت أمس ازدحاما ومراجعات من الأسر التي أسقطت عنها المساعدات.
وقالت المصادر إن الربط الآلي كشف عن حالات نصب عديدة حيث تبين وجود موظفات بنوك وشركات ومؤسسات كبيرة وسيدات أعمال لديهن سجلات تجارية، وبعضهن برواتب عالية مسجلات في الضمان الاجتماعي، وأوضحت المصادر أنهن لم يكن موظفات عند التقديم للمرة الأولى حيث كان الكشف يتم عن مدى وجود وظيفة للمتقدم أو المتقدمة وعقب إدراجه أو إدراجها في الضمان لا تتم أي مراجعة لسجل التأمينات الاجتماعية.
وأفادت المصادر أن الربط الآلي سيسقط فورا وآليا أي موظف أو موظفة من الضمان الاجتماعي، مضيفة أن عدد من تم إسقاطهم أمس في جدة على سبيل المثال بلغ خمسة آلاف حالة.
ويقدر عدد المشمولين بالضمان الاجتماعي في المملكة بنحو 850 ألف مستفيد ومستفيدة يحصلون على معونات شهرية طبقا لظروف الحالة وعدد أفراد الأسرة، إضافة إلى معونات مالية سنوية مقطوعة وسداد لفواتير الكهرباء.

التحقيق في إهمال ملفات مرضى القنفذة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150609/Con20150609776793.htm

إبراهيم المتحمي (القنفذة)
وجه محافظ القنفذة فضا بن بين البقمي بسرعة البحث في قضية عدد من ملفات المرضى التي وجدت في مرمى نفايات، وموافاته بالمتسبب في ذلك، مع سرعة معالجة الوضع. وأكد لـ «عكاظ» مدير الشؤون الصحية بالقنفذة بالنيابة شامي

العذيقي، متابعة الموضوع لمعرفة المتسبب ومعالجة الوضع. يذكر أن «عكاظ» نشرت تحقيقا عن إهمال ملفات مرضى القنفذة تحت عنوان «أسرار مرضى القنفذة في مرمى النفايات».

الصحة تخفق في معالجة 63٪ من حالات الطوارئ خلال أسبوع اضطرت إلى تحويل المرضى لمستشفيات أخرى لعدم توافر أطباء أو أسرة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=226320&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي

علمت "الوطن" من مصادر طبية مطلعة أن وزارة الصحة لم تستطع تقديم خدمات طبية خلال الأسبوع المنصرم لـ63.78% من الحالات التي راجعت أقسام الطوارئ بمستشفياتها، بسبب عدم توافر خدمة طبية، فيما حولت نحو 27.91% من الحالات التي راجعت أقسام الطوارئ إلى مستشفيات أخرى لعدم توافر طبيب مختص بالحالة الحرجة. كما حولت ما نسبته 5.69% من الحالات لعدم توافر سرير بالمنشآت الصحية التي استقبلت الحالات المرضية، بينما حولت 2.62% من الحالات التي راجعت أقسام الطوارئ لأسباب أخرى لم تذكرها.

أمام ذلك، قال المشرف على برنامج إحالتي بوزارة الصحة سليمان الشريع في تصريح إلى "الوطن" أمس، إن وزارة الصحة استطاعت الأسبوع المنصرم إنقاذ حياة ما يقارب 102 حالة مرضية استقبلتها أقسام الطوارئ بالمستشفيات، مؤكدا أن الوزارة استحدثت برنامج "إحالتي" لخدمة المريض بأسرع وقت ممكن، وذلك من خلال التنسيق مع المستشفيات التخصصية الأخرى التي تتوافر بها الخدمة الطبية المطلوبة للحالة.

وذكر الشريع أنه في إطار الخدمات العلاجية التي تقدمها وزارة الصحة، قام برنامج إحالتي بنقل 4474 مريضا خلال الفترة من 13 إلى 19 شعبان الجاري.

وأكد أن برنامج إحالتي رصد 2512 حالة تم قبولها بنسبة 56.1% من إجمالي الحالات المحولة من خلال النظام الآلي ومن دون الحاجة إلى تدخل ورقي أو شخصي، إضافة إلى رصد 1613 حالة تحت التصعيد بنسبة بلغت 36.1%، فيما تم الاكتفاء بعلاج 212 حالة في المستشفى نفسه بنسبة 4.7%، و137 حالة على قائمة الانتظار بنسبة 3.1%، يتم التعامل معها خلال الأيام القادمة وبحسب الحالة.

ولفت الشريع إلى أن حالات إنقاذ الحياة بلغت 102 حالة بنسبة 2.28%، بينما بلغ عدد الحالات الطارئة 948 بنسبة 21.19%، فيما بلغ عدد حالات التنويم 1071 حالة بنسبة 23.94%. وبلغ عدد الحالات التي تم إحالتها للعيادات الخارجية 2353 حالة بنسبة 52.59% من إجمالي الحالات المحولة بالنظام. يذكر أن برنامج "إحالتي" يعد أحد البرامج الإلكترونية المستحدثة التي تنفذها وزارة الصحة، ويمتاز بتقديم المشورة الطبية بين أطباء المنشآت الصحية المختلفة لتدارس حالة المريض من دون الحاجة إلى نقله، كما يوفر كل الحاجات اللوجستية والتنسيقية لإحالة المرضى من منشأة طبية إلى أخرى مع تقديمه نظام أرشفة وإحصاءات دقيقة تحتوي على بيانات المرضى المحولين عبر البرنامج بين المنشآت الصحية المختلفة على نطاق المملكة.

توجه لإنشاء مركز اتصال موحد للخدمات الاجتماعية

الوزارة بدأت التفاوض مع شركة محلية وتسعى لتسريع خدمة مستفيديها

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=226301&CategoryID=5

الرياض: يوسف الحمادي

تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على تأسيس مركز اتصال موحد لتلقي استفسارات وشكاوى مستفيديها، في خطوة تسعى من خلالها الوزارة إلى تسهيل عملية التواصل بينها وبين الفئات التي تدعمها، وتحقيق سرعة الاستجابة للشكاوى والاستفسارات الواردة من مستفيدي خدماتها وتسهيل متابعة حالاتهم، وذلك من خلال تخصيص رقم موحد يجد فيه مراجعو الوزارة إجابة على استفساراتهم.

وكشفت مصادر مطلعة في تصريح إلى "الوطن"، أن الوزارة بقيادة الوزير الجديد الدكتور ماجد القصبي، بدأت التفاوض مع شركة تقنية محلية لإنشاء مركز الاتصال الذي من المنتظر أن يحمل اسم مركب، يشتمل على مفردة "اجتماعية"، حيث يجري العمل حاليا على اختيار الاسم، وآلية عمل نظام مركز الاتصال ومميزاته والخدمات التي يوفرها في كل ما يتعلق بخدمة المستفيدين من أنشطة وبرامج الوزارة. وبحسب مصادر "الوطن"، فإن نظام مركز الاتصال المتوقع تأسيسه قريبا، يتميز بتنوع طرق توزيع المكالمات وتحويلها، بحيث تقدم الخدمة على الوجه المطلوب، وتوفير تقارير مفصلة عن المكالمات والحالات التي يستقبلها، إضافة إلى سهولة استخدامه من قبل موظفي الوزارة لخدمة المتصلين، ووجود نظام دقيق يحدد مدى سرعة استجابة الموظفين وتقييم أدائهم. وذكرت المصادر أن هذه الخطوة تأتي ضمن خطوات تطويرية تسعى من خلالها الوزارة إلى رفع مستوى الأداء والخدمات الاجتماعية، حيث سيتمكن المستفيدون من جميع الفئات التي تدعمها الوزارة من تنفيذ العمليات التي يرغبون بها سواء كانت خدمات أو بلاغات أو مقترحات واستفسارات، إذ يستقبل المركز التساؤلات والاستفسارات المتعلقة ببرامج وخدمات الوزارة، بما في ذلك المواضيع المرتبطة بمستفيدي الضمان الاجتماعي، والمعاقين والمسنين والأيتام وغيرهم ممن لهم علاقة بالوزارة. ويأتي هذا التحرك في ظل نجاح تجارب عدة لأجهزة حكومية مثل وزارتي التجارة والصناعة والعمل، حيث لاقت التجربة في كل من الوزارتين تجاوبا إيجابيا ورضا في مستوى الخدمات المقدمة على مدى الأعوام القليلة الماضية، من قبل المواطنين والمقيمين، فضلا عن سرعة الاستجابة في تقديم الخدمات.

الوطن تنشر نصا مقترحا لنظام المحافظة على الوحدة الوطنية قدمه العضو السابق آل مارق.. ويشتمل على9 مواد يعزز مبدأ الحوار والتسامح وعدم التمييز العنصري

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=226291&CategoryID=5

أبها: الوطن

فيما أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى أول من أمس تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ثلاثة مقترحات حول مشروع نظام حماية الوحدة الوطنية للنقاش، علمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن المقترح الذي قدمه العضو السابق رئيس لجنة الشؤون المالية الدكتور سعد بن محمد آل مارق استنادا إلى المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى، والمادتين الحادية والأربعين والثانية والأربعين من قواعد عمل المجلس واللجان المتخصصة، اشتمل على تسع مواد وفقا للتالي:

مقدمة

استنادا إلى المادة 23 من نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم "أ/91" وتاريخ 27 / 8 /1412، والمعدلة بالأمر الملكي رقم أ/ 198 وتاريخ 2 /10 / 1424، والتي تنص على: "لعضو مجلس الشورى اقتراح مشروع نظام جديد، أو اقتراح تعديل نظام نافذ، ودراسة ذلك في المجلس، وعلى رئيس مجلس الشورى رفع ما يقرره المجلس للملك"، وإلى المادة 41 من قواعد عمل المجلس واللجان المتخصصة، التي تنص على: "لأي عضو أو أكثر من أعضاء المجلس، أو لأي من لجانه، اقتراح مشروع نظام جديد، أو اقتراح تعديل نظام نافذ، على أن يرفق بالمقترح مذكرة تسبيبية يبين فيها دواعي تقديم المقترح، وأهدافه، والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها"، يأتي هذا المقترح لنظام جديد بمسمى "نظام المحافظة على الوحدة الوطنية"، مكون من تسع مواد، بعد الاطلاع والاستفادة من عدد من التشريعات المقارنة والاتفاقات الدولية ذات الصلة بموضوع المشروع ومنها قانون حماية الوطنية في اليمن والكويت ودول أخرى. كما تمت استشارة وعرض النظام المقترح على بعض أعضاء المجلس في تخصصات مختلفة شرعية وقانونية وتم الأخذ بآرائهم ومقترحاتهم، وطلب عضو المجلس الدكتور سعد مارق المساهمة في تطوير هذا النظام سواء من قبل المجلس أو من الجهات ذات العلاقة مثل هيئة الخبراء ليخرج بالشكل الذي يضمن حماية وحدتنا الوطنية.

دواعي تقديم المقترح:

تولي المملكة العربية السعودية موضوع التسامح والحوار والوسطية وعدم التمييز العنصري أهمية كبيرة وتعمل على الحيلولة دون حصول ممارسات تنطوي على تمييز أو عنصرية، ومن أهم المبادرات في هذا الشأن تبني خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- إنشاء ودعم مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، الذي استطاع خلال سنوات معدودة توفير البيئة الملائمة الداعمة للحوار الوطني بين فئات ومكونات المجتمع، وأسهم في صياغة الخطاب المبني على الوسطية والاعتدال من خلال الحوار البناء وبما يحقق العدل والمساواة وحرية التعبير في إطار منظومة متكاملة من احترام الآخر بكل أطيافه وثقافاته ومعتقداته، والعمل في نفس الوقت على نشر ثقافة حقوق الإنسان وممارستها وحمياتها. والمملكة بمكانتها الدينية والسياسية والاقتصادية بحاجة إلى نظام يحافظ على الوحدة الوطنية ويجرم العنصرية والكراهية، كما يحظر تشكيل المنظمات التي لها طابع عنصري أو تؤيد التمييز العنصري، كما يعاقب النظام من يقوم بتمويل أنشطة عنصرية أو إصدار نشرات أو مواد تحرض على الكراهية. وإن صدور نظام لحماية الوحدة الوطنية والمحافظة عليها هو استمرار للنهج الإسلامي الذي طبقته المملكة في أنظمتها السابقة، كما أن صدور مثل هذا النظام سيحمي ويحافظ على الوحدة الوطنية ويجرم الأفعال التي تمس الوحدة الوطنية ويجرم العنصرية، بحيث يستطيع المتضرر رفع دعوى قضائية ضد من تسبب في إيذائه معنويا والمطالبة بإيقاع العقوبة المحددة في هذا النظام بحقه. حيث لا يوجد في القضاء نظام عقوبات محددة تجرم العنصرية، كما أن القضايا التي توجد في المحاكم إن وجدت يحكم عليها بالتعزير الذي يحدده اجتهاد القاضي الموكل

بالقضية، وذلك لأن كل جرم لم يذكر فيه نص عقوبات في المملكة يطبق عليه التعزير، وذلك من ضمن مآخذ المنظمات الحقوقية على القضاء السعودي.
المبادئ الأساسية التي يقوم عليها المقترح:
1-أهمية المملكة ومكانتها الدينية والسياسية والاقتصادية تتطلب وجود نظام يحافظ على الوحدة الوطنية ويجرم العنصرية والكراهية، كما يحظر تشكيل المنظمات التي لها طابع عنصري أو تؤيد التمييز.
2-صدور نظام لحماية الوحدة الوطنية والمحافظة عليها هو استمرار للنهج الإسلامي الذي طبقته المملكة في أنظمتها السابقة، كما أن النظام يتماشى مع ما ورد في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التميز العنصري وغيرها من الصكوك والاتفاقات الدولية ذات العلاقة التي انضمت إليها المملكة.
المادة الأولى:
يهدف هذا النظام إلى تحقيق الآتي:
1- حماية الوحدة الوطنية وتعميق أواصرها بين أفراد شعب المملكة العربية السعودية وفقا للحقوق الممنوحة لهم شرعا، وبموجب أحكام النظام الأساسي للحكم والأنظمة النافذة.
2- تجريم كافة الأفعال المؤدية إلى:
أ- الإخلال بالوحدة الوطنية أو الجبهة الداخلية.
ب- المساس بالحقوق والحريات الممنوحة للمواطنين.
ت-الخروج على الثوابت الوطنية.
ث-الدعوة إلى المناطقية أو المذهبية أو تكفير الآخرين.
ج-عدم احترام الأديان السماوية
ح-الإساءة للأنبياء والرسل وصحابة نبينا عليه الصلاة والسلام.
المادة الثانية:
تعتبر أحكام الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للحكم والوحدة الوطنية من الثوابت الوطنية التي لا يجوز المساس بها ومن المكاسب الوطنية التي يجب الدفاع عنها.
المادة الثالثة:
فيما عدا ما تقرره شرعا والحقوق الخاصة بالمواطنين السعوديين التي تقررها الأنظمة، يحظر التمييز بين الناس في الحقوق والواجبات العامة بسبب العرق أو اللون أو النسب أو الجنس أو الدين، أو الأصل أو المكانة الاجتماعية، أو الانتماء القبلي أو الطائفي أو المذهبي.
المادة الرابعة:
يحظر بأي وسيلة من وسائل التعبير، الدعوة أو الحض، في الداخل أو الخارج، على كراهية أو ازدراء أي فئة من فئات المجتمع أو المساس بالوحدة الوطنية أو إثارة الفتن الطائفية أو القبلية أو نشر الأفكار الداعية إلى تفوق أي عرق أو جماعة أو لون أو أصل أو مذهب ديني أو جنس أو نسب، أو محاولة تبرير أو تعزيز أي شكل من أشكال الكراهية أو التمييز أو التحريض على ذلك، أو إذاعة أو نشر أو كتابة مقالات أو إشاعات كاذبة تؤدي إلى ما تقدم.
ويعد من وسائل التعبير الشبكات المعلوماتية والمدونات التي تنشر عليها ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من وسائل التقنية الحديثة.
كما يحظر إقامة التنظيمات أو الاجتماعات أو التجمعات أو الملتقيات والأمسيات التي تدعو إلى أي مما تقدم أو الاشتراك فيها أو مساعدتها أو تمويلها.
المادة الخامسة:
تتولى كل من وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم ووزارة الثقافة والإعلام ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد والرئاسة العامة لرعاية الشباب ومركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني وضع برامج وخطط متجددة دورية لترسيخ مفهوم المواطنة ومكافحة النعرات الطائفية والمذهبية والقبلية المؤدية إلى التمييز العنصري، وتعمل على تعزيز التفاهم والتسامح والإخاء بين المواطنين بعضهم البعض، وبينهم وبين جميع المقيمين في المملكة على اختلاف أديانهم وجنسياتهم، من خلال مقاصد ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحة في الإخاء والمساواة والعدل والتسامح والدعوة بالإحسان ونبذ العنف والطائفية وتقبل الآخر.
المادة السادسة:

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد مقررة شرعا أو نظاما، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن 15 سنة وغرامة مالية لا تقل عن مائة ألف ريال ولا تزيد عن مليون ريال أو بهما معا، ويحكم بمصادرة الوسائل والأموال والأدوات والصحف والمطبوعات المستعملة في ارتكاب الجريمة، كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية:

1-المساس بالثوابت الوطنية بأي شكل من الأشكال.

2-إثارة النعرات القبلية أو الطائفية أو المذهبية.

3-الإخلال بالأمن العام.

4-القيام بأعمال الشغب والتخريب أو التحريض عليهما أو التستر على مرتكبيهما أو مناصرتهما بالقول أو الكتابة.

5-الإساءة إلى "الملك وولي العهد" بأي طريقة وعبر أي وسيلة.

6- حرق العلم الوطني أو دهسه أمام جمع من الناس أو أمام وسائل الإعلام.

المادة السابعة:

في الأحوال التي يرتكب فيها جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام من خلال شخص اعتباري، ودون الإخلال بالمسؤولية الجزائية للشخص الطبيعي التابع له، يعاقب الشخص الاعتباري بغرامة لا تقل عن مائة ألف ريال ولا تزيد عن مليون ريال إذا ارتكبت أي من هذه الجرائم باسمه أو لحسابه، ويجب الحكم بإلغاء الترخيص بمزاولة النشاط إذا كان الشخص الاعتباري قد أنشئ أو أنشأ وسيلة التعبير لغرض ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة الثامنة:

يعفى من العقوبة كل من بادر بإبلاغ السلطات المختصة عن الجريمة قبل البدء في تنفيذها، فإذا كان الإبلاغ بعد وقوع الجريمة يجوز للمحكمة الإعفاء عن العقوبة إذا كان من شأن ذلك ضبط باقي الجناة في حالة تعددهم والأدوات المستخدمة في الجريمة.

المادة التاسعة:

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره.

ملخص أهداف النظام المقترح:

1-تعزيز وحماية الوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية.

2-إيجاد مرجعية نظامية في القضايا التي تؤثر على الوحدة الوطنية.

3-الحاجة إلى نظام يحافظ على الوحدة الوطنية ويجرم العنصرية والكراهية ويعاقب من يقوم بتمويل أنشطة عنصرية أو إصدار نشرات أو مواد تحرض على الكراهية.

4-تأصيل وتعزيز مبدأ التسامح والحوار والوسطية وعدم التمييز العنصري في المملكة.

5-دعم لمبادرات الحوار الوطني التي تبناها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - رحمه الله -.

الالكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نشر أحكام جرائم الاتجار بالكائنات المهددة بالانقراض

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/06/09/article_964001.html

بعد الاطلاع على ما رفعه رئيس الهيئة السعودية للحياة الفطرية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (54/30) وتاريخ 25/6/1436هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على إضافة فقرة جديدة إلى المادة (السابعة) من نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 9) وتاريخ 6/3/1421هـ وذلك بالنص الآتي:

"ج ـ يجوز للجنة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، تضمين قرارها الصادر بتحديد العقوبة النص على نشر ملخصه على نفقة المخالف في صحيفة محلية تصدر في مكان إقامته، فإن لم يكن في مكان إقامته صحيفة ففي أقرب منطقة له، أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة، وجسامتها، وتأثيرها، على أن يكون النشر بعد تحصن القرار بمضي المدة المقررة نظاماً، أو بتأييده من قبل المحكمة المختصة". وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

فتوى شرعية من مكاتب الاستقدام..!

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=26619

فواز عزيز

جتمعوا في الخفاء في "استراحة" شرق العاصمة الرياض، وتخفوا عن أعين الإعلام، لكن الزميل فارس النواف من "الوطن" استطاع رصد مناقشاتهم السرية، التي يعترضون فيها على نظام حكومي صدر أخيرا من وزارة العمل، أجمع 38 مكتبا للاستقدام من جميع مناطق المملكة على رفع تظلم ضد قرار وزارة العمل رقم " 3207" الخاص بتحديد مدة وصول العمالة المنزلية بواقع 60 يوما، إضافة إلى النسبة المقدمة لقيمة العقد الـ"25%"، وغرامة التأخير.

إذا كان ملاك مكاتب الاستقدام الـ38 متيقنين من حقهم في التظلم لماذا يجتمعون في الخفاء؟ لماذا لم يجتمعوا في لجنة الاستقدام ويدعوا كل وسائل الإعلام؟ ربما يجب أن أضع علامة تعجب بدل علامة الاستفهام هنا!

العجيب أن مكاتب الاستقدام بعد أن استغلت أزمة الاستقدام ورفعت الأسعار إلى الضعفين، لا تزال قادرة على الإفتاء، إذ اعترضت على الفقرتين " 3، 4" من البند الأول لقرار وزارة العمل اللتين تتضمنان "دفع غرامة تأخير، وتحديد مدة التأخير بواقع 30 يوما"، مشيرين إلى أن الشرط الأول من الفقرة "3" يمثل مخالفة شرعية، إذ إنه عبارة عن فائدة ربوية مضاعفة ما يعد "ربا" مركبا..!

جميل أن يكون ملاك مكاتب الاستقدام يعرفون المخالفات الشرعية، ويتورعون عنها، لكن العجيب أنهم لم يجدوا مخالفة في المغالاة ورفع الأسعار أكثر من ضعفين، ولم يتورعوا عن "إخلاف الوعود" و "الكذب" مع عملائهم على مدى سنوات، هل يدرك ملاك مكاتب الاستقدام أن هذه المخالفات الشرعية تدخلهم في خانة "النفاق"، وأن المنافق في الدرك الأسفل..!

وزارة العمل رغم كثرة تصريحاتها التي كانت بلا أي أثر سابقا، أصدرت قرارا جميلا في ضبط عمل مكاتب الاستقدام، لكن "ستبقى قرارات وزارة العمل بشأن استقدام العمالة المنزلية حبرا على ورق، حتى يلمس المواطن أثرها الإيجابي على أسعار الاستقدام والمدة التي يستغرقها وصول العمالة.. عدا هذين المؤشرين يفتح الله!" هذه الحقيقة التي وضعها الزميل هايل الشمري على طاولة وزير العمل في مقاله أمس.

الزواج والطلاق

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
اضغط هنا

أحمد أسعد خليل

في تقرير لوزارة العدل عن 33954 حالة طلاق خلال عام 2014، فيما بلغت حالات الخلع 434 حالة، بينما بلغ عدد الزيجات 11817، وذكر في إحصاءات وزارة العدل على موقعها الإلكتروني أن أعداد حالات الطلاق خلال العام

الماضي زادت بأكثر من 8371 حالة طلاق عن العام الذي قبله. كما حذر بعض الخبراء من تنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، والتي تصل إلى أكثر من 25% من حالات الزواج وفقًا لبعض الإحصاءات، بزيادة عن المعدل العالمي الذي يراوح بين 18% و22% والذي باتت معدلاته المرتفعة هاجسًا لدى الشارع السعودي، مؤكدين أن المملكة تعاني من ارتفاع هائل في حالات الطلاق، وأزمة في العزوف عن الزواج، ممّا تسبب في رفع أعداد العوانس، وتصدرت منطقة مكة المكرمة قائمة المناطق السعودية الأكثر إصدارًا لصكوك الطلاق بإجمالي بلغ 9954 إثبات طلاق بينما جاءت مدينة جدة على رأس قائمة أكثر المدن السعودية إصدارًا لإثباتات الطلاق بواقع 5306 إثباتات، تلتها مكة المكرمة بـ2326، ثم الطائف بـ1459. ويشير التقرير الصادر في عام 2014م بارتفاع حالات الزواج المسجلة لدينا، بنسبة 30%، مقارنة بالعام الماضي مسجلة 77.512 حالة زواج، منها 12.649 حالة زواج من غير السعوديين.

وهذه المؤشرات الخطيرة تشكل ظاهرة كبيرة في مجتمعنا، ولابد لنا من وقفة وتكاتف للقضاء والحد منها، أن نسبة ارتفاع حالات الطلاق والعنوسة تعود إلى أسباب عديدة ومتنوعة وسلبيات تفشت في مجتمعنا بشكل كبير وملحوظ من أهمها العنصرية بأنواعها سيد وشريف قبلي، وحضري شافعي وحنبلي وغيرها التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: (دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ)، وقد يكون من الأسباب الوفرة المالية التي شهدتها المملكة في السنوات الماضية، ما جعل كثير من الشبان يعزفون عن الزواج، أو يتزوجون ويطلقون بسهولة، فضلاً عن تغلغل القيم الغربية الفاسدة في المجتمعات السعودية، وبين الشباب، ومن أهم الأسباب أيضًا هو الإسراف الكبير في حفلات الزواج التي تتجاوز الملايين في تكاليفها قد تجد فيها إهدارًا بالطعام وخلافه مخالف لتعاليم وقيم ديننا الحنيف، يقول الله تعالى: (يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ).

إن لم تتغير عاداتك فلن تتغير فوائدك.

المحافظات الجنوبية تواجه أزمة إنسانية حقيقية جراء محاصرة الانقلابيين

الأمم المتحدة: مليون مشرد في اليمن بلا مأوى.. وتقدير خاص لدور المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1055373

الرياض - أحمد الأحمد

كشفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن أكثر من مليون وثلاثمئة ألف شخص يعيشون في وضع قلق في اليمن نتيجة الصراع الدائر هناك، وأوضحت ل"الرياض" بأن أعداد المشردين منذ تاريخ 27 مارس ارتفع ليصل إلى 1،019،762 مليون إنسان يتوزعون في مناطق ومحافظات عدن وحضرموت وحجة وعمران يعانون من عدم وجود مأوى لهم بعد أن تركوا منازلهم في ظل استمرار آلة القتل والعدوان الذي يشنه الانقلابيون على الدولة والمدنيين.

وأفادت المفوضية بأن أعداد القادمين إلى جيبوتي، أثيوبيا، عمُان، المملكة العربية السعودية، الصومال، والسودان عن طريق البحر أو البر ارتفع ليصل إلى 42،210 آلاف غادروا الأراضي اليمنية وقصدوا هذه الدول.

وأكدت بأنها ليست قادرة على الوصول إلى محافظات عدن وصنعاء وصعدة مشيرة بأن المحافظات الأكثر تضررا من أزمة النزوح هي حجة والضالع مع أكثر من مئتي ألف نازح في كل محافظة.

وقالت بأن المحافظات الجنوبية تواجه في الفترة الراهنة أزمة حقيقية في الغذاء والمياه والمستلزمات الطبية والوقود مشددة بأن التواصل مع المحافظات الجنوبية أمر في غاية الصعوبة نظرا لانهيار الاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصال بالإنترنت.

وعبرت المفوضية عن تقديرها للدور الذي لعبته المملكة بعد أن استفاد حتى الآن أكثر من 72،800 ألف شخص من الأمر الملكي لتصحيح أوضاع المقيمين اليمنيين في المملكة موضحة بأن السفارة اليمنية استقبلت 231 ألف وثيقة من اليمنيين الذين يريدون تصحيح أوضاعهم.

وأبانت بأن أرقام الفارين إلى جيبوتي أصبح في تزايد مستمر حيث تجاوز العدد حاجز 16611 ألف شخص من مختلف الجنسيات فيما استقبلت الصومال 12291 قادما من اليمن منذ بدء الأزمة.

كاريكاتير

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م

http://www.aleqt.com/2015/06/09/article_963996.html

عكاظ OKAZ نبض الحقيقة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 شعبان 1436هـ - 9 يونيو 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150609/Cartoon201506096485.htm